القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول

The agricultural sector in Algeria between reality and hopes

بوجطو حكيم[1]، محمد أمين مصطفاوي[2]

[1] جامعة المدية الجزائر، boudjettou.hakim@univ-medea.dz

[2] جامعة المدية الجزائر، mostefaoui.medamine@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 15 /11/ 2020 تاريخ القبول: 17 /12/2020 تاريخ النشر: 29 /12/2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال عرض لمختلف إمكانياتها وتحليل مردودها الزراعي بالموازاة مع الإصلاحات التي يشهدها هذا القطاع الاستراتيجي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة وتحليل مختلف البيانات المتاحة عن القطاع الفلاحي في الجزائر، وقد توصلنا إلى أن الجزائر تمتلك من الإمكانيات الزراعية ما يؤهلها لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية بالإضافة إلى جعلها مركزا هاما لتصدير المواد الغذائية نحو جميع دول العالم، إلا أن الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الزراعي بالجزائر لا تزال محدودة وغير كافية مما يتطلب تكثيفها قصد معالجة مختلف العراقيل التي تقف دون تطورها إلى مستوى احتياجات و آمال المزارعين من جهة والمواطنين من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: القطاع الفلاحي، الموارد الفلاحية، المحاصيل، التنمية الفلاحية.

تصنيفات JEL: Q10 ;Q14; Q19

Abstract:

The aim of the study is to identify the reality and the way forward of the agricultural sector in Algeria by presenting its potential and analyzing its agricultural outputs in the light of reforms that this strategic sector underwent. To this end, we have used descriptive approach to describe the s variables of the study and analyze the various available data on the agricultural sector in Algeria. Algeria possesses humangous agricultural potentials that bound to effectively achieve food security and self-sufficiency, which in turn confers algeria as an important food exporting center to all countries of the world. However, the dedicated efforts to uplift the agricultural sector in Algeria remains limited and insufficient, which

requires further efforts in order to tackle the various existing obstacles that hampers its development to live up to farmers needs and hopes on one hand, and citizens on the other hand.

Keywords: agricultural sector, agricultural resources, crops, agricultural development.

JEL Classification Codes : Q10 ; Q14 ; Q19

المؤلف المرسل: حكيم بوجطو

1. مقدمة

حظي القطاع الفلاحي باهتمام مختلف الدول حول العالم نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من انعكاسات إيجابية على مختلف الميادين فهو بمثابة العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم و العامل الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطور الاقتصادي و الاجتماعي فهو يعتبر حجر الأساس بالنسبة للدول النامية و الممول الأساس للناتج المحلي و مصدرا للعمالة والضامن الأكبر لاستقرار اقتصادياتها في حين ان الأمر يختلف بالنسبة للدول النامية فهي تعمل على تطوير و تحسين هذا القطاع يوما بعد يوما بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي و السيطرة على الأسواق العالمية الفلاحية وبطبيعة الحال ستجد نفسها المسيطر الوحيد على الأمن الغذائي العالمي.

والجزائر كغيرها من الدول شهدت في العشرية الأخيرة اهتماما متزايد بهذا القطاع من خلال جملة من القوانين، البرامج والإصلاحات الهادفة للنهوض به ساعية لتحسين مردوديته وتحقيق اكتفاء ذاتيا للمواد الغذائية خاصة في ظل توفر مختلف الإمكانيات والمقومات الطبيعية والمادية التي تؤهلها لتنافس الدول المتقدمة في هذا المجال بالتحديد

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هي متاحات وإمكانيات الموارد الفلاحية في الجزائر؟ وما هي تحديات النهوض بهذا القطاع؟

فرضيات الدراسة: من أجل إجابة أولية عن الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تزخر الجزائر بإمكانيات كبيرة تمكنها من تحيق اكتفاء ذاتي وتحقيق فائض في عديد المنتجات الفلاحية.
- هناك عدة معوقات إدارية وتقنية تمنع النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيقه القيمة المضافة المرجوة منه.

منهج الدراسة:

بالنظر للموضوع المدروس وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، من خلال معرفة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه هذا القطاع الهام.

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبير نظير الأهمية الكبيرة التي يزخر بها القطاع الفلاحي، خاصة في ظل انهيار أسعار البترول، وانخفاض احتياطي الصرف الناجم عن تدني أسعار المحروقات، حيث تسعى الدولة للتركيز على الفلاحة من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي وأمن غذائي، بالإضافة إلى تصدير مختلف المنتوجات المحلية بغية تعزيز الصادرات وتحقيق قيمة مضافة مقارنة بالواردات.

الدراسات السابقة:

- **دراسة صافية بقاص ومحمد الناصر:** الصناعة، الزراعة كبديل استراتيجي لإقلاع النمو في الجزائر، حيث تناولت هذه الدراسة إيجاد بديل عن قطاع النفط لإقلاع النمو وذلك من خلال الاعتماد على الزراعة والصناعة عن طريق دراسة قياسية تبين من خلالها أن قطاع الزراعة سالب ويحتاج دعمه عكس قطاع الصناعة الذي يعتبر أقرب بديل لقطاع النفط.
- **دراسة نسمن فطيمة:** الفلاحة في الجزائر بين التبعية والاكتفاء الذاتي، حيث تناولت الدراسة معرفة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتشجيع وترقية القطاع الفلاحي، بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي.

2. مقومات وإمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر:

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي هام وخصائص ومميزات نادرة جعلت منها بوابة إفريقيا وجسر اتصالها مع أوروبا من خلال شريط ساحلي يقدر ب 1200 كم بالإضافة إلى أن موقعها المتوسطي جعل منها محور وصل بين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية فضلا عن امتلاكها للعديد من الموارد الطبيعية، البشرية والمادية التي تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي للغداء ولما لا التصدير أيضا وفيما يلي سنقوم بعرض هذه الموارد:

2. الموارد الطبيعية:

وتعتبر العنصر الأساسي للعملية الزراعية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج ما يحتاجه من السلع الغذائية الضرورية لوجوده وتتمحور هذه الموارد حول عنصرين أساسيين هما الأراضي الزراعية والموارد المائية.

2. الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي والمؤثر الرئيسي على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، فهي بمثابة ثروة استراتيجية للبلد الذي يمتلكها ولابد من حمايتها وتنميتها بشتى الوسائل المتوفرة كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسيعه وتتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة ب 42.4 مليون هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد والتي تقدر ب 238174100، كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة ب 8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية (crop science، 2020) .

حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربعة مناطق تتمثل في: (مجدولين ، 2017)

- المنطقة الساحلية: والتي تتربع على مساحة قدرها 1.65 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 19.6% من إجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا.
- المنطقة الداخلية: والتي تتربع على مساحة قدرها 3.69 مليون هكتار من الأراضي الزراعية وتضم كل من البليدة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس وسطيف
- المنطقة السهبية: والتي تترع على مساحة قدرها 2.85 مليون هكتار وتضم 15 ولاية هي أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة، والاغواط.
- المنطقة الصحراوية: والتي تتربع على مساحة زراعية تقدر ب 0.218مليون هكتار أي بنسبة 2.6% من اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة والتي تضم 08 ولايات هي ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف واليزي.

كما تقسم هذا المساحة الزراعية على المحاصيل حيث بلغة حصة القمح 3322 ك هكتار، الفواكه ذات النواة والفواكه ذات النواة الحجرية: 263 ك هكتار، الحمضيات: 65 ك هكتار، أم حصة الخضروات: 330 ك هكتار، البطاطا: 138 ك هكتار، الكرمة: 74 ك هكتار، البقول: 86 ك هكتار، أشجار التين: 47 ك هكتار، أشجار الزيتون: 329 ك هكتار، النخيل، النخيل المثمرة: 160 ك هكتار، المحاصيل الأخرى: 407 ك هكتار، الأراضي الخاملة: 3200 ك هكتار. (crop science، 2020)

والجدير بالملاحظة أن النسبة الفعلية المستعملة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة وهو الأمر الذي يستدعي البحث عن أسباب عدم استعمال بقية الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ظل تنامي عدد السكان من سنة إلى أخرى و السعي المستمر لتحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي ولما لا العمل

على تحقيق و توفير جميع السلع الغذائية التي يحتاجها المواطن محليا و التخلص النهائي من عملية استيراد هذه المواد خاصة في ظل توفر جميع الإمكانية الضرورية ليبقى الحاجز الوحيد هو إيجاد حل للأراضي الصالحة للزراعة والغير مستعملة

2. الموارد المائية:

تعتبر المياه عنصر الحياة والركيزة الأساسية للتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، كما أن تطور ونمو القطاع الزراعي مرتبط بشكل كبير بحجم الموارد المائية المعبئة له والمستغلة في الري الزراعي وتوسيع الأراضي المسقية، والجذير بالذكر إن الظروف المناخية تلعبا دورا هاما في تحديد حجم هذه الأراضي حيث تتمتع الجزائر بموارد مائية طبيعية محدودة وهي منتظمة وغير موزعة بشكل متساوي وتقدر إمكانيات المياه الطبيعية في البلاد ب 19 مليار متر مكعب في السنة، لكن الطلب شهد مضاعفات في السنوات الأخيرة حيث يتجاوز حاليا أكثر من نصف حجم الموارد القابلة للتعبئة و من المتوقع أن يصل إلى الحد الأقصى للإمكانيات الموارد المائية قبل عام 2050، وتعتر الزراعة في الجزائر المستهلك الأساس للمياه حيث بلغة نسبة استهلاكها 60 % من مجموع حجم المياه سنة 2019 والجذير بالذكر أن الزراعة في الجزائر تعتمد بصفة أساسا على الزراعة المطرية حيث إن 90 % من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار،

على الرغم من أن القطاع الزراعي هو أكبر مستهلك للمياه في الجزائر، إلا أنه يساهم مساهمةً ضئيلة في إجمالي الناتج المحلي. تعتمد الزراعة في البلاد على كلٍ من المناطق المروية الكبيرة التي يديرها الديوان الوطني للسقي وصرف المياه وكذلك المناطق الصغيرة والمتوسطة الخاصة ومناطق الري. ومن المفترض أن يصل إجمالي المساحة المروية إلى 2 مليون هكتار في عام 2019 (fanack water، 2020).

أما في الشمال، فيتم ري المساحات الكبيرة من السدود والآبار. وفي الجنوب، يتم ري المساحات من الآبار العميقة في طبقات المياه الجوفية الكبيرة في الحوض المتداخل القاري. وفي الوقت ذاته، فقد تطورت مشاريع الري الصغيرة بشكلٍ ملحوظ، بفضل المساعدات الحكومية والإعانات الممنوحة للمزارعين وكذلك تحرير التنقيب وحفر الآبار. تسهم المحاصيل الرئيسية المنتجة في المزارع الصغيرة بشكل كبير في تلبية متطلبات الفاكهة والخضروات الطازجة لجميع السكان. وقد صاحب هذا التطور، لسوء الحظ، سحوبات كبيرة للمياه الجوفية لا تخضع للرقابة، بل وصل الأمر إلى حد الاستغلال المفرط لبعض طبقات المياه الجوفية الكبيرة.

ولا يزال الري الانسيابي الطريقة الأكثر استخداماً في المزارع الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، فإن طرق الري الأكثر كفاءة تكتسب زخماً، وخاصة الري بالتنقيط، والذي يشيع استخدامه في المناطق المرتفعة القاحلة وفي الصحراء.

2. الموارد البشرية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكر كبير على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة او تعذر استخدامها في بعض العمليات وهو ما أدى إلى وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع إلا أن حجم القوة العاملة في الزراعة مقارنة بباقي القطاعات في الجزائر لا يزال منخفض ولم يشهدا تطورا ملحوظا بعد حيث درة حجم العمالة الفلاحية سنة 1990 ب 90500 عامل لترتفع إلى 252.5 الف عامل سنة 2000 وهذا راجع إلى تطبيق العديد من البرامج التنموية في قطاع الزراعة كتطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية وكذلك تطبيق مخطط الإنعاش الوطني الذين ساهما بشكل كبير في توفير مناصب العمل في بداية تطبيق إلى انه ورغم زيادة عدد العمال إلى أن نسبة القوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية شهدت انخفاضا حيث بلغة 20.63% سنة 2000 في حين أنها كانت تقدر ب 21.13 % سنة 1990 وهذا نظرا للظروف السياسية و الأمنية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة بالإضافة إلى نزوح العديد من المواطنين إلى المدن والرغبة في العمل في المصانع، وتواصل نسبة حجم القوة العاملة الزراعية إلى القوة العاملة الكلية ارتفاعها من سنة إلى أخرى ليسجل أعلى نسبة للقوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية والمقدرة ب 23.47% سنة 2008 حيث بلغ عدد العمالة الزراعية 235834 عامل الا انه عدد العمالة الزراعية شهدت انخفاض كبير مقارنة بسنة 2000، في حين انها تبدأ في التزايد من جديد في ظل اهتمام الدولة بهذا القطاع و توفير الامتيازات"، الإمكانيات والتسهيلات للفلاحين حيث سجل سنة 2012 حجم عمالة مقدرة ب 247650 عامل إلى أن هذه الزيادة على مر السنوات لا تزال ضئيلة فقد شهدت نسبة العمالة الزراعية الى نسبة العمالة الاجمالية انخفاض متواصل على مر السنوات الأخيرة (احصائيات حول العمالة ، 2020) و هذا راجع إلى تخلي الشاب الجزائري عن رغبته في العمل في القطاع الفلاحي وتوجهه الى قطاع الصناعة التجارة، الخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى.

2. الموارد المالية:

من اجل النهوض بقطاع الفلاحة والسعي المتواصل من اجل تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هذا القطاع

3. و اقع ومعوقات قطاع الفلاحة في الجز ائر:

نستعرض بعض الإحصائيات الخاصة بالمنتجات الفلاحية والأمن الغذائي ومساهمة الفلاحة في الناتج الوطني وإجمالي الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع:

1.3. قطاع الحبوب:

يعد هذا القطاع قطاعا استراتيجيا نظرا للاستهلاك الكبير لهذه الشعبة من طرف الجزائريين حيث تستورد الجزائر خمسة ملايين قنطار سنويا من القمح فقط، بالرغم من أن 40% من المساحة المزروعة مخصصة للحبوب، هذا وقد تحسنت معدلات الإنتاج خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2017 من 32

قنطار 2009 إلى معدل41 بين 2010 و2017 بزيادة قدرها 6% ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير بنسبة 51% و49 %.

الشكل رقم 01: إنتاج الحبوب بين فترتي 2000-2009 و2010-2017

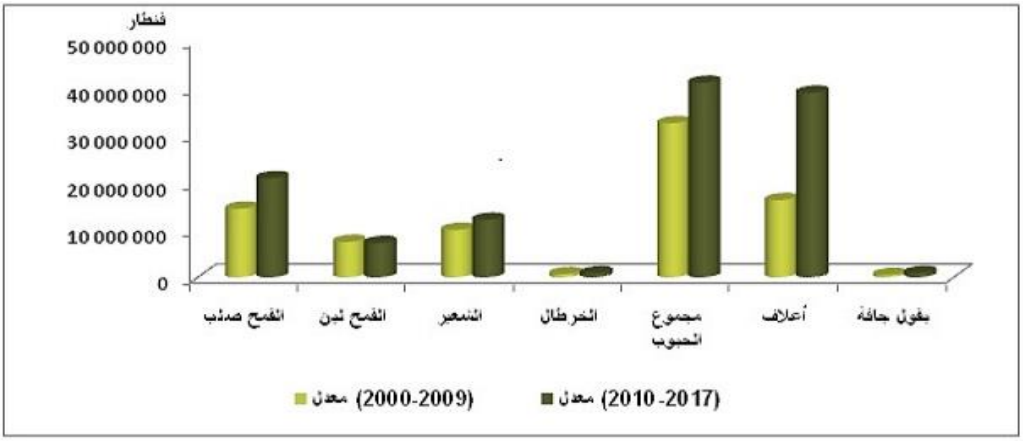

المصدر: موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

2.3. قطاع الخضروات:

تعد هذه الشعبة من أهم الشعب الفلاحية حيث تحتوي على عدة أنواع من المحاصيل وتعتبر من الشعب التي تحقق فيها الجزائر اكتفاء ذاتيا حيث ارتفعت المخصصة لزراعة الخضروات ب 44% خلال 2010 إلى سنة 2017 مقارنة بفترة 2001 إلى سنة 2009، كما زاد انتاج الخضروات بشكل كبير خلال فترة 2010 إلى 2017 بنسبة 121% مقارنة بفترة 2000 .2009 ويعد محصول البطاطا والبصل أعلى نسبة إنتاج ب 36% و12% من انتاج الخضروات كنا ارتفع هو الآخر ب 143%و 102%على التوالي وتحقق الجزائر اكتفاء ذاتيا كما ذكرنا بنسبة 184 % أي بفائض قدره 84%.

3.3. قطاع اللحوم:

يهدف إنتاج لحوم صحية وفق أحدث الطرق التي تتوافق والمتطلبات الصحية العالمية للمساهمة في تغطية الفجوة الغذائية بالجزائر، وقد حققت الجزائر تطورا ي هذا المجال من فترة 2000-2009 إلى فترة 2010-2017:

- ارتفاع إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 3ملايين قنطار أي بنسبة 55% حيث بلغ 4،7 مليون طن.
- ارتفاع إنتاج اللحوم البيضاء بنسبة 109%.
- بلغ إنتاج البيض 5،7 مليار وحدة بمعدل ارتفاع قدره 76 %مقارنة بالعقد الماضي.
- ارتفع إنتاج العسل هو الآخر من 25 ألف قنطار إلى 57 ألف قنطار أي بمعدل ارتفاع قدره 128%

الشكل رقم 02: الإنتاج الحيواني بين فترتي 2000-2009 و2010-2017

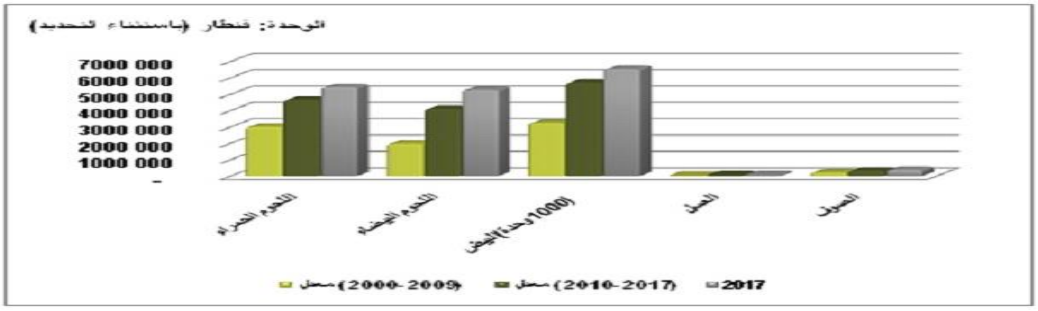

المصدر: موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

4.3. التوفير الغذائي:

يقصد به كمية الغذاء التي يوفرها قطاع الفلاحة المنتجة محليا دون المستوردة منها وكانت قد عرفت هاته النسبة تحسنا نهاية سنة 2017 كما هو مبين:

القمح (الصلب واللين) نسبة 29%، البقوليات 39%، الخضروات 184%، البطاطا 235%، الحمضيات 115% التمور 80%، الحليب 69%، اللحوم الحمراء 28%، اللحوم البيضاء 100%، البيض 168.%

4. عرض حجم الاستثمارات التابعة للصندوق الوطني لدعم الاستثمار:

جدول رقم 01: المشاريع المنجزة في إطار دعم الاستثمار

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
النقل	18697	%58	233667	%9	46079	%15
البناء، الأشغال العمومية والري	5900	%18	226627	%9	100991	%34
الصناعة	2445	%11	1569597	%62	103660	%35
الخدمات	2844	%9	328947	%13	35147	%12
الفلاحة	491	%2	23657	%1	5139	%2
الصحة	430	%1	25711	%1	4582	%2
السياحة	195	%1	135595	%5	3517	%1
التجارة	2	%0	3040	%0	0	%0
المجموع	32004	%100	2546840	%100	299115	%100

من اعداد الباحثين استنادا لوكالة دعم الاستثمار ONDI

من خلال الجدول يتبين لنا ضعف الإقبال على المشاريع في القطاع الفلاحي مقارنة مع القطاعات الأخرى حيث لا تتجاوز المشارع المنجزة في إطار صندوق دعم وترقية الاستثمار في قطاع الفلاحة 1%مقارنة بقطاع الخدمات الذي يمثل 58% من إجمالي المشاريع المدعمة من الوكالة، أما فيما يخص مناصب الشغل التي توفرها المشاريع الفلاحية التابعة للوكالة 5139 بمعدل 2% من إجمالي المناصب التي توفرها المشاريع التابعة للوكالة، حيث يحتل قطاع الصناعة أكبر نسبة ب 35.%

5. مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي:

جدول رقم 02: مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الفلاحة	النسبة من الناتج الخام
2012	16 208,7	1 421,7	8,8
2013	16 643,8	1 640	9,9
2014	17 205,1	1 771,5	10,3
2015	16 712,7	1 935,1	11,6
2016	17 514,6	2 140,3	12,2
2017	18 575,8	2 219,2	11,9
2018	20 259	2 427	12
2019	15 148,4	1 803,7	11,8

من اعداد الباحثين استنادا على معطيات بنك الجزائر

6. القيمة المضافة في قطاع الزراعة:

جدول رقم 03: نسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة

السنوات	القيمة المضافة في الزراعة
2012	7,20
2013	8,20
2014	2,5
2015	6
2016	1,8
2017	1
2018	5
2019	2,3

من إعداد الباحثين استنادا على معطيات البنك الدولي

7. العاملون في الزراعة من إجمالي العاملين:

جدول رقم 02: نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي العاملين

السنوات	نسبة العمال في قطاع الزراعة
2012	10,69
2013	10,61
2014	10,50
2015	10,35
2016	10,25
2017	10,16
2018	10,02
2019	9,86

من إعداد الباحثين استنادا على معطيات البنك الدولي

8. مشاكل ومعوقات قطاع الفلاحة في الجزائر:

رغم جميع الجهود المبذولة والسعي المتواصل إلى تحسين هذا القطاع إلا انه لا يزال إلى يومنا هذا يعاني من العديد من العراقيل والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي: (عز الدين، ص59 ، 2012)

1.8. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:

ينحصر هذه النوع من العوائق التي تقف أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعة كالأراضي الزراعية المتاحة، والمساحات المزروعة والمياه المتاحة والتي نتيجة لبعض ممارسات البشرية غير الرشيدة والمرتبطة بالزراعة أو غيرها من باقي أنشطة الإنسان شهدت تدهورا كميا ونوعي لهذين الموردين وهو ما انعكس سلبا علا الإنتاج والإنتاجية على مر السنين بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الزراعة ورفع قدرتها الإنتاجية والتي يمكن حصرها في عناصر الموالية:

- مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية: تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها واستدامة غطائها، وتؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، بل أنها تحتل الصدارة في ذلك، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق انتاج مهما بذلت من جهود.

– مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية: تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقع الزراعية كما وكيفا، وتفتت وتبعثر الملكيات والحزازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا في الإنتاج والإنتاجية.

– مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الحيازة: ان توزيع الأراضي الزراعية و المستثمرات الفلاحية في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة المخصصة للاستهلال العائلي بدرجة أولى، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها، وهذا ما حاولت السلطات العمومية إيجاد حلول لها من خلال حزمة القوانين و القرارات المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان، إلا أنها باءت بالفشل إلى حد الآن ،حيث في إطار تنفيذ برنامج الحكومة، الرامي إلى تحقيق نموذج تنموي جديد وواعد يجعل من القطاع الفلاحي القلب النابض لسياستنا الاقتصادية و يكون بمثابة مسار يصنع مستقبل الأجيال المقبلة وجعله بديلاً للمحروقات من أجل خلق ثروات لما بعد البترول ومضاعفة فرص الشغل و روح الابتكار والمبادرة. ساهمت مختلف سياسات الدولة المنتهجة في إرساء وتطوير الاستثمار الفلاحي وتشجيع حاملي المشاريع وذلك من خلال وضع تحت تصرفهم «العقار الفلاحي» لإنجاز مشاريعهم، من خلال (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2020): تسهيل عملية الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان.

- التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي.
- تنفيذ الإجراءات الهيكلية، لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا.
- تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه (العقار الفلاحي).

تكمن إرادة السلطات العمومية، أمام هدا الوضع في تأمين ممتلكات القطاع الخاص وكذا المستثمرات الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة لدولة من خلال وضع جهاز ملائم أي كانت الصيغة القانونية للأراضي. وعليه، فقد تم اعتماد بعض الإجراءات المنصوص عليها في التشريعات والتنظيمات العقارية.

– مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية: تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية بالسبة للجزائر، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار رغم ندرتها وتذبذب سقوطها من حيث الكمية والكثافة وكذلك من حيث مدة الهطول وعدم انتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى.

2.8. مشاكل ومعوقات تكنولوجية:

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعوذ انخفاض الإنتاجية بالجزائر الى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني. ورغم توسع استفادة القطاع الزراعي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الأسمدة، إلا أن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة.

كما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الزراعي في الجزائر وضعف ربطه لمراكز البحوث الزراعية. ورغم بذل الدولة لمجهودات في سبيل تأسيس معاهد للدراسات والبحوث في الاقتصاد الزراعي ووضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عممت سوف تحدث تغيرات واسعة في مجال انتاج الغذاء، إلا أننا لم نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

3.8. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية مادية وتنظيمية:

وترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص وتنظيمات من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال. ونوجزها فيما يلي (غربي،ص253 ، 2008):

- مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية: ونعني بها خصائص القوى الزراعية العاملة و متطلباتها العملية حيث يعاني القطاع الزراعي مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما أن هذا القطاع غير مغري مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا دون أن ننسى نوعية اليد العاملة التي تعاني نقصا في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي وانتشار الامية واتباع الطرق التقليدية الذي يؤثر بصفة مباشرة في مستوى الإنتاجية.

- مشاكل ومعوقات التنظيمية والمادية: والتي تتعلق بعمليات تنظيمية كالتسيير، التسويق وغيرها ونذكر منها:

- مشاكل التسويق: هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

- مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.
- مشاكل التسيير الإداري للزراعة: يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

4.8. مشاكل أخرى:

بالإضافة إلى المشاكل السابقة الذكر إلا أنه في بعض الأحيان تواجه المزارعين مشاكل أخرى تتعلق بالمحصول في حد ذاته في شكل مما يستدعي التدخل السريع لمعالجته قبل ان يحدث لها تلف وقد سجلت الجزائر العديد من هذه المشاكل حيث سنقوم بعرض بعض منها والتي قد واجهها القطاع الفلاحي في الأشهر السابقة: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2020)

- المن والخنفساء على محاصيل الحبوب: حيث بتاريخ 2020/03/05 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى موقع الوزارة على كشف شبكة المراقبة الخاصة بالمعهد ظهور أولى مستعمرات المن (الأوراق والجذور) والخنفساء على محاصيل القمح والشعير التي تتواجد حاليا بين طور «الإشطاء» و «تشكل السنابل» في العديد من ولايات الوسط، الغرب والجنوب. ومن اجل ذلك دعت الوزارة منتجي الحبوب للتدخل بالمعالجة الكيمائية عن طريق رش المبيدات الحشرية المناسبة والمرخصة لهذا الغرض. كم قامت بتقديم مجموعة من النصائح الهامة في هذا المجال والمتمحورة في النقاط التالية:
  - توخوا الحذر عند تحضر المزيج لان الدواء أو العلاج يكون بصيغته المركزة.
  - يجب لبس البذلة الوقاية مع القفازات والنظارات.
  - الامتناع عن الأكل والشرب والتدخين أثناء استعمال العلاج.
  - اجتناب الرش في الأيام ذات الرياح القوية.
- البياض الزغبي أو الميلديو على البطاطا الموسمية: حيث ب تاريخ2020/02/16 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى موقع الوزارة على أن شبكة المراقبة قد رصدت أولى بؤر البياض الزغبي على أوراق البطاطا الموسمية على مستوى المناطق المبكرة لإنتاج البطاطا الموسمية بوسط وغرب البلاد. ومن اجل ذلك يتوجب على منتجي البطاطا التدخل فورا، بالمعالجة الوقائية أو/والعلاجية، عن طريق رش المبيدات الفطرية المميزة والمرخصة لتحقيق الحماية الناجعة للمحصول. كما قامت بتقديم جملة من التوصيات المهمة ومتمثلة في:
  - يرجى مناوبة المواد الفعالة للمبيدات الفطرية المستعملة لتفادي ظاهرة المقاومة.
  - احترام الجرعة ومدة الفعالية للمبيدات المستعملة

- التحقق من مدة صلاحية المبيد الفطري المستعمل.
- استعمال البذلة الواقية مهم لحماية المستعمل.
- يرجى من منتجي البطاطا الموسمية بالمناطق المتأخرة، توخي الحذر والاستعداد للتدخل بالمبيدات الفطرية الوقائية والجهازية.

– الديدان البيضاء والسلكية على الحبوب: حيث بتاريخ 2020/01/08 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى موقع الوزارة على أن الظروف المناخية السائدة خلال الأسابيع الماضية (كمية الأمطار المعتبرة) على مستوى المناطق المبكرة لزراعة الحبوب بولايات الشرق و الغرب، ساعدت في ظهور أولى بؤر الديدان البيضاء في حقول الشعير ببلدية أولاد سيدي المهيوب (ولاية غليزان) أين يتواجد الشعير في طور » بداية الاشطاء » و أضرار الديدان السلكية « vers fil de fer taupins » بحقول الشعير ببلدية الخروب (ولاية قسنطينة). ومن أجل ذلك دعت مزارعي الحبوب الذين لاحظوا وجود يرقات هذه الحشرات، بالتدخل فورا بعلاج موضعي باستعمال مبيد حشري مرخص ومميز على مستوى حواف البقع في الأيام الغير ممطرة وذلك لتفادي انتشار هذه الآفات. كما وجهت نداء إلى مزارعي الحبوب الذين تعرضت حقولهم للإصابات بالديدان البيضاء والسلكية خلال المواسم الفارطة زيادة الحيطة والحذر للتدخل في الوقت اللازم.

9. سبل النهوض بقطاع الفلاحة:

1.9. **العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي:**

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية (بعلي ، 1992):

– يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لان هذه الأخيرة لها إثر كبير على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة ارض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله هذا من شانه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا او معنويا.

– ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شانها أن تحقق ميزتين:

– الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

– الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

– ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار. وهذه العوامل جميعها من شانها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

– العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لان مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثير من عدة نواحي.

– فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

– أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

2.9. العوامل الواجب تو افرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي:

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية (باشي،ص110، 2013):

– إن الإصلاحات الحالية وما ينجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وأثرها ايجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون ب:

– تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص.

– ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها.

– ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدولة النامية من أهمية في تنمية وتطوير

القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ " ان ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3 مليار دولار"،

- من خلال التجربة واستنادا إلى المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر ومختلف الإجراءات التنظيمية، القانونية، الهيكلية يتضح أن التفسير عن طريق هذه الإجراءات وحدها لا يكفي إذا لم يكن العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشاركا فيها وما الانتقال من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى المستثمرات الفلاحية،

- العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شانها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بها يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية. هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة.

3.9. **سياسة استصلاح الأراضي:**

إن تحسين الإنتاج الزراعي يتطلب الاستمرار في استصلاح الأراضي وإعطائها الأهمية التي تستحقها إذ إن عملية الإصلاح التي تمت تميزت ببطء في وتيرة انجازها، حيث بلغت المساحة التي تم استصلاحها ودخلت الاستغلال الفعلي حوالي 75.640 هكتار:

- غياب استراتيجية واضحة لعملية الاستصلاح جعل تنفيذها يتميز بعدم الدقة كما أنها بعيدة عن الأهداف المنشودة.

- عملية التوزيع غير موضوعية لعدم وجود سياسة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار الموارد المائية القابلة للتعبئة نتيجة عدم توفر الدراسات المائية مما يعرض الاستثمارات إلى عدم اليقين خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية إلى جانب التباين بين انجاز الآبار في المساحات المستصلحة بسبب نقص التجهيزات المرتبطة باستخراج المياه ونقص الكهرباء. إلى جانب قلة المساحة المحددة وغياب استمرار الدعم المالي، وكذا ترتب عنها وجود عدد كبير من المزارع غير المتجانسة. حيث اغلبها صغيرة تقل مساحتها عن خمسة (05) هكتارات. إلى جانب تواجد بشكل بارز القطاع الخاص في المناطق قليلة المردودية كما هو الحال في بعض مزارع الهضاب العليا حيث لا يمكن تكثيف زراعة الحبوب، وكذلك الحال بالنسبة لمناطق جبلية مهددة بالتآكل التي لم تخض بالاهتمام الكافي في استراتيجية التنمية. وهو ما يتطلب وضع استراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف في سياسة استصلاح الأراضي ووضع حد لسياسة راحة الأرض. والعمل على إيجاد وتطوير نظام مائي والعمل على دعم هذه السياسة بنظام تكوين فلاحي فعال ومتخصص إلى جانب توفير المكننة والعصرنة وتوفير محيط فعال في الجانب المالي والتجاري (هني ، 1991).

4.9. ضرورة عصرنة القطاع الفلاحي:

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع الفلاحي. وإذا كانت هذه الظاهرة لازمت القطاع الفلاحي بشكل يكاد يكون مستمرا فان أسبابها هي التي اختلفت. لقد سادت هذه الحالة قبل الإصلاحات، أي في ظل التخطيط المركزي، حيث كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر الأسعار عالية في السوق السوداء بأسعار يعجز الفلاح عن اقتناءها بسبب ارتفاع أسعارها من جهة وصعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية، وحتى ما كان يحصل عليه القطاع الاشتراكي كان من الكميات المعروضة عرضه للتبذير وانعدام الصيانة والتجديد حيث يستحوذ على أكثر من 70% للبيع (مقدم ، 1993).

5.9. تحديد استراتيجية واضحة لضمان التنمية الفلاحية والأمن الغذائي:

إن الجزائر تتوفر بقدر وافر مقارنة بعدة دول على مساحات أرضية زراعية وفلاحية شاسعة، وفي هذا المجال لابد من دراسة علمية في مسح الأراضي الفلاحية والزراعية قصد إحصائها ومن خلال هذه العملية يمكن أن نكتشف الكثير من المعطيات الخاصة إذا كانت العملية معدة من طرف مختصين وخبراء في علم الفلاحة.

إن تسوية العقار الفلاحي، يعد من أكبر العوائق التي تعترض أية عملية تنموية تقدم عليها الدولة ولقد حاولت الدولة عن طريق وزارة الفلاحة منذ أن تمت الموافقة على مشروع الدعم الفلاحي ان تضع بعض الشروط للتحكم في عملية استفادة الفلاحين من برنامج الدعم الفلاحي حيث اشترطت ضرورة تقديم عقد الملكية للأرض المستغلة والمعنية بالبرنامج وقد كان الأمر سهلا في بعض الولايات دون باقي ولايات الوطن حيث يغلب الطابع العرفي للملكية العقارية (كمال ، 1992).

إن الفلاحة في عصرنا أصبحت علمية أكثر مما هو تقليدي، وبالتالي لا بد من وضع سياسة لتطوير البحث العلمي وتوظيف نتائجه زيادة على الإرشاد الفلاحي الذي يلعب دورا هاما في تكوين وتوعية الفلاح.

إن التسويق المحلي أو الخارجي للمنتجات الزراعية يلعب دورا كبيرا في ديناميكية القطاع الزراعي وتشجيع الفلاحين وحثهم على تحسين إنتاجهم وذلك يتطلب وضع سياسة تتمثل في:

- تحسين البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين للمنتوجات الزراعية،
- العناية بمواصفات ومعايير الجودة الدخول إلى الأسواق الخارجية والدولية،
- تحسين القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية وتخفيض تكلفة الإنتاج،
- دعم التسويق للمنتوجات الزراعية إلى الخارج كما هو معمول به على مستوى البلدان الأوروبية والأمريكية،

- ترويج المنتوجات الزراعية الوطنية بالخارج عن طريق وضع سياسة للدخول إلى الأسواق الخارجية.

6.9. تشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الفلاحي:

الملاحظ على غرار القطاعات الأخرى أن حصة القطاع الزراعي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا زيادة على عجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال.

إن الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، زيادة إلى هذا لابد من سياسة لتشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي لاسيما عن طريق منح وتوزيع القروض للفلاحين مع مراعاة نسبة الفوائد وهذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض المخصصة للفلاحة مع وضع معايير موضوعية لذلك.

7.9. تطوير صناعة تحويل المنتوجات الزراعية:

في هذا المجال تجدر الإشارة إلى ضرورة وضع استراتيجية موازاة مع نوعية المنتوجات لضمان تحويل المنتوجات الزراعية وبالتالي لابد من تشجيع الاستثمار لإنشاء وحدات صناعية صغيرة لتحويل المنتوجات الصناعية وتحسين الطاقة الإنتاجية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية الموجودة خصوصا في بعض المواسم.

للجزائر في هذا المجال تجربة معتبرة، لابد من دعمها ومواصلة الاستثمار للرفع من قدرات الإنتاج للصناعات الغذائية وفقا لطبيعة المنتوجات وأماكن إنتاجها. وفي هذا الإطار لابد من مراعاة تحسين مستوى المنتجات والخدمات وذلك بـ:

- توحيد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية،
- عصرنة وحدات التحويل.

خاتمة:

حظي قطاع الفلاحة اهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، وهذا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في فترة التسعينيات، ثم المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية الألفية الثالثة، وتم إنشاء في هذا الإطار مجموعة من صناديق الدعم والمرافقة وتفعيل أخرى، من أجل تشجيع القطاع الخاص من أجل الاستثمار في شتى مجالات قطاع الفلاحي من نباتي وحيواني واستصلاحا للأراضي وهذا من خلال مختلف العقود كالكراء وعقد الامتياز وغيرها، وكذا ترقية الاستثمارات العمومية المتعلقة بالبنايات التحتية، والخدمات الداعمة والمكملة لهذا النشاط من مواد أولية وأسمدة ووسائل النقل وكهرباء وبناء سدود وغير ذلك، وكذا خلق مناخ ملائم للاستثمار من خلال توفير تسهيلات إدارية للمستثمرين سواء أجانب كانوا أو محليين وسن التشريعات المنظمة والداعمة لهذا القطاع.

نتائج الدراسة:

- تمثل التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، وذلك بالاستخدام الأمثل لمختلف الموارد الطبيعية، البشرية، المالية، والتكنولوجية، تحقق زيادة في الدخل الوطني.
- تمتلك الجزائر على أراضي شاسعة ومتنوعة صالحة لمزاولة نشاط الفلاحة.
- تحتوي الجزائر على بنية تحتية لا بأس بها من سدود وإمدادات بالكهرباء.
- تتوفر الجزائر على مناخ متنوع قادر على مزاولة عدة أنواع للنشاطات الفلاحية.
- أبدت الجزائر إرادة في تطوير وترقية قطاع الفلاحي من خلال سن عدة قوانين منظمة لهذا القطاع.
- أنشأت الجزائر عدة صناديق ومؤسسات لدعم وتوجيه المستثمرين في المجال الفلاحي.
- حققت الجزائر خلال العشرية الأخيرة نتائج مرضية في بعض مجالات الفلاحة.
- تعد الجزائر من أكبر مستوردي القمح في العالم بالرغم من المساحات الزراعية الكبيرة التي تمتلكها.
- تستورد الجزائر كمية كبيرة من اللحوم بالرغم من كونها بلد رعوي بامتياز.

توصيات الدراسة:

- ضرورة دعم شعبة الحبوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ضرورة تحسين نوعية البذور المستخدمة من أجل إنتاج أوفر
- ضرورة إنشاء مخابر لتطوير البذور بدل استيرادها من دول تصدر لنا الحبوب.
- ضرورة إنشاء مخازن تبريد حديثة لحفظ الفائض من الخضر والفواكه.
- ضرورة إنشاء مراكز ترافق الفلاحين في اختيار المنتجات المراد زراعتها من أجل عدم حصول تباين بين فائض وعجز في شعبة الخضروات.
- توفير قنوات تصدير الفائض في مختلف المنتجات الفلاحية.
- إيجاد حلول لشعبة اللحوم التي تعاني من عجز وغلاء للأسعار بالرغم من كون العلف المستعمل مدعم.
- ضرورة رقمنه شعبة اللحوم من أجل مراقبة العلف المدعم وضمان وصوله إلى مستحقيه.

- استغال فرصة هبوط أسعار البترول من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي الذي تمتلك الجزائر ميزة قوية فيه.

قائمة المراجع

1. Références https://www.algeria.cropscience.bayer.com/ar-DZ/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx تاريخ الاطلاع 2020/10/16 ساعة الاطلاع 17:40
2. مجدولين دهينة(2017): استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
3. https://www.algeria.cropscience.bayer.com/ar-DZ/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx
4. بالاعتماد على: https://water.fanack.com/ar/algeria/water-use/ تاريخ الاطلاع 2020/10/10، ساعة الاطلاع 20:45
5. الديوان الوطني للمعطيات http://www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2020/10/16، ساعة الاطلاع 18:40
6. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية http://madrp.gov.dz/ تاريخ الاطلاع 2020/03/16، ساعة الاطلاع 20:45
7. عز الدين سمير(2012): انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة ال جزائر03.
8. فوزية غربي (2008): الزراعة بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
9. بعلي مجيد الصغير(1992): تنظيم القطاع العام في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
10. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02-2013.
11. هني أحمد(1991): اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. مقدم مبروك(1993): الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

13. كمال حمدي أبو الخير، استراتيجية التنمية الزراعية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة.
14. إسماعيل عرجي(2012): الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 07.